

هل ستغير الانتخابات التركية شيئاً ما؟

إعداد وترجمة: ليلي زيدان عبد الخالق

تبرهن الانتخابات التركية التي أجريت بداية حزيران الجاري، قوة الديمقراطية التركية وعمقها. فقد رفض المقترعون الأتراك عدم ترشح الرئيس رجب طيب أردوغان للسلطة التنفيذية ما يشير في شكل قوي إلى قوة الأقليات الكردية الأخذة في النمو في البلاد. غالباً ما تشدد التعليقات التركية على الإسلاميين، الطموحات الأوردوغانية، وطبيعة «حزب العدالة والتنمية»، فضلاً عن عدد من الفضائح السياسية التي حصلت في السنوات القليلة الماضية. والحقيقة أنّ عدداً من التغييرات الهامة في البلاد كانت تحصل من دون أن يلاحظها أحد نسبياً، فالتحولات الديمغرافية التركية، ارتفاع معدلات الولادة الكردية في مقابل انخفاض تلك التركية. يوحى بتغيير جذري في مسار حليف الناتو. لكن ما الذي تعنيه كل هذه التغييرات لتركيًا وللشرق الأوسط، وتحديدًا لتلك الدول التي تضم أعداداً ضخمة من الأكراد كالعراق وسورية وإيران؟ ما التحديثات والفرص التي تمنحها هذه التغييرات لصنّاع السياسة الأميركية على مدى السنوات المقبلة؟



متوالية قبل أن يصبح رئيساً للبلاد يواجه الآن حقيقة بقائه كرئيس شرفي فقط لتركيًا مع تمتع أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء الحالي بالسلطة الفعلية.

وأضافت الصحفية: «إن تباطؤ الاقتصاد التركي والبطالة وتراجع الحقوق المدنية والمخاوف من إعطاء أردوغان المزيد من السلطات تمكنه من التحول إلى دكتاتور مطلق كانت السبب في تراجع نسبة التصويت لحزبه».

وجاء خرقه للقانون المتعارف عليه باعتماد الرئيس الحيادية بين الأحزاب المختلفة في الانتخابات البرلمانية وشبه حملة دعم لحزبه وتوجيهه الإيمانات والتهديدات والتهامات إلى المعارضين والإعلام والأقليات الدينية والعرقية ليحول هذه الانتخابات إلى هزيمة شخصية له.

بدورها، أوردت صحيفة «ديلي تلغراف» مقالاً لمراسلتها في اسطنبول راضية أكوچ حمل عنوان «أحلام أردوغان بالمزيد من السلطة تتبدد» قالت فيه «إن حزب العدالة والتنمية يلمح للحصول على 367 مقعداً من مجموع 550 مقعداً في البرلمان البرلماني إلا أن نتيجة الـ 4 في المئة فقط من الأصوات التي حصل عليها لن تحوّل الحصول سوى على 258 مقعداً ما سيضطره للبحث عن شريك في ائتلاف حكومي».

بدورها تحدثت صحفية «فايننشال تايمز» البريطانية في مقال لديفيد غارنر حمل عنوان «تركيًا تقول لاطموحات أردوغان المتوتبة» عن وجود وجهين على الأقل لأردوغان. فهو يترجم نفسه من ناحية على أنه السياسي المصلح وفي المقابل هو مشروع سلطان دكتاتور يطارده جنون العظمة والغطرسة ويعامل الشعب التركي كملكه خاصة له داعياً إياهم بـ«أمّتي».

وتابعت الصحفية: «على رغم أن أردوغان ليس مرشحاً، إلا أن الانتخابات كانت بشكل أساسي تدور حول ما إذا كان حزبه سيتمكن من الفوز بأغلبية البرلمانية الكافية لتغيير دستور تركيا من حكم برلماني إلى رئاسي يدار من القمة مآخاً لأردوغان صلاحيات وسلطات تضاف إلى نفوذه وسلطاته الضخمة التي يتمتع بها الآن».

سقط وإن بقي في اللعبة

وقالت صحفية «وول ستريت جورنال» الأميركية في عددها الصادر في الثامن من حزيران الجاري، إن الانتخابات التي أجريت في تركيا شكّلت انتكاسة قوية لحملة أردوغان الساعية إلى إحاطة نفسه بالمزيد من النفوذ كما شكّلت التعنيف المفاجئ الأكبر لتاريخه المهني، مبهضة مسعاه في الحصول على أغلبية تفتقد خطته باتجاه المزيد من المركزية في الحكم.

وقال هنري باركي المحلل السابق للشؤون التركية في وزارة الخارجية الأميركية إن نتائج الانتخابات تشكل هزيمة ضخمة لأردوغان. إنه كالملاك الذي سقط وإن بقي في اللعبة. فيما قال ديمرلاش: «إن أولئك الذين كانوا يعتقدون أنفسهم المالك الحصريين لتركيًا هزموا».

وكانت النتائج شبه النهائية التي أعلنت أمس قد أثبتت تراجع نسبة الدعم الشعبي لحزب العدالة والتنمية، من نحو خمسين في المئة في الانتخابات السابقة إلى 40.79 في المئة، وحل «حزب الشعب الجمهوري» برئاسة كمال كيليشمدار أوغلو في المركز الثاني، وحصل على 25.1 في المئة، بينما حل «حزب الحركة القومية» برئاسة دولت باخشاي في المركز الثالث وحصل على 16.55 في المئة.

ونجح «حزب الشعوب الديمقراطية» برئاسة ديمرلاش في دخول البرلمان للمرة الأولى بعد تأسيسه بعدما تجاوز الحد الأدنى المطلوب للتغلب فيه، إذ حصل على 12.6 في المئة من الأصوات.

ومن حيث عدد المقاعد النيابية البالغة 550 مقعداً، حصل «حزب العدالة والتنمية» على 258 مقعداً وحزب الشعب الجمهوري على 132، و«حزب الحركة القومية» على 80، و«حزب الشعوب الديمقراطية» على 79 مقعداً.

بعض الوقت». تابع المصدر أنه في حال لم يحقق «حزب العدالة والتنمية» أي فائدة من تكرار الانتخابات، فلا مشكلة هناك. فالأمر يمكن أن تسوء أكثر. لكن تكرار الانتخابات يمكن أن يعود بالمفجعة على «حزب العدالة والتنمية»، وأردوغان مستعد للقيام بهذه المجازفة.

هذا هو أيضاً رأي المعلق السياسي ليفنت غولتكتين المعروف باطلعه الواسع على خبايا «حزب العدالة والتنمية». وقد اعتبر أن الحليف الأفضل لأردوغان هذه الأيام ربما يتمثل في قادة المعارضة القسري النظر الذين قد يفشلون في تشكيل حكومة ائتلافية، ما يدفع بالتالي الأتراك إلى التوق أكثر فآكثر إلى الاستقرار. وتحديدًا الاستقرار في ظل «حزب العدالة والتنمية».

المعضلة الوحيدة التي لن يتمكن أردوغان من إيجاد حل لها، أنه حتى لو فاز «حزب العدالة والتنمية» بأكثرية برلمانية في المقاعد الدستورية، وإعادة «حزب العدالة والتنمية» إلى المسار سيكون عليه العمل ضمن المنظومة الحالية، بدلاً من إنشاء «النظام الرئاسي». نتيجة لذلك، يمكن أن يعزز رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو سلطته على الحزب، متنزعا بعض الاستقلالية الذاتية من أردوغان.

الخيار الآخر الذي من شأنه أن يشعر الشرائح غير المؤيدة لحزب العدالة والتنمية، في المجتمع التركي، بارتياح أكبر، عودة الرئيس السابق عبد الله غول إلى الحزب وترؤسه له، الأمر الذي سيؤدي إلى إبعاد داود أوغلو، وحصر أردوغان ضمن حدوده الدستورية، وإعادة «حزب العدالة والتنمية» إلى المسار الأكثر اعتدالاً وإصلاحية الذي تبناه في سنواته الأولى. لعل الكتاب الجديد الذي وضعه أحمد سيفر، مستشار غول سابقاً، ولقي استحساناً واسعاً، إذ فُضح من خلاله الخلافات في الآراء والتشجعات بين أردوغان وغول، وهو مؤشر إلى «عودة» غول.

لا شك أن الانتخابات السابع من حزيران جعلت حياة أردوغان أكثر تعقيداً وحدت من قدرته على تحقيق أحلامه السلطوية، لكن من السذاجة الاعتقاد بأنه تخلى عنها.

الانتخابات تذلّ أردوغان

وجاء في مقال للكاتب كونستانز ليتش نشرته صحيفة «غارديان» البريطانية ثاني يوم إجراء الانتخابات، تحت عنوان «تركيًا قد تواجه انتخابات أخرى مع إزال الناخبين لأردوغان» أن الحديث عن حكومة ائتلاف سيبيين على المشهد السياسي التركي خلال الأسابيع المقبلة وذلك بعدما أظهر الناخبون رفضهم خطط أردوغان لتغيير الدستور ومساعيه إلى توسيع نفوذه وهيمنته على السلطة إزاءهم منها، في صفة هي الأشد التي توجه إلى الرئيس التركي وحزبه الحاكم منذ تسلمه السلطة عام 2002.

ويحتاج حزب أردوغان إلى غالبية 367 مقعداً في البرلمان حتى يكون قادراً على فرض تغيير الدستور وهو الأمر الذي فشل في تحقيقه مع حصوله فقط على 258 مقعداً، ما سيضطره للمرة الأولى في تاريخه لتشكيل ائتلاف مع حزب أو أكثر في البرلمان وهو الأمر الذي رفضه حتى الآن «حزب الحركة القومية» المرشح الأول في ائتلاف والذي حصل على نسبة 16.55 في المئة من الأصوات و80 مقعداً في البرلمان.

وأعرب زعيم «الحركة القومية» «دولت باخشاي» عن استعداد حزبه لأن يكون حزب المعارضة الرئيس في مواجهة «حزب العدالة والتنمية»، قائلاً: «ليس من حق أحد جرّ تركيا وراء أقلية حزب العدالة والتنمية».

فيما اعتبر صلاح الدين ديمرلاش زعيم «حزب الشعوب الديمقراطية» الذي حصل على نحو 12 في المئة من الأصوات أن نتائج الانتخابات تضع بوضوح حداً لخطط فرض الرئاسة الحصرية. وفي هذه اللحظة انتهى الجدول في شأن الرئاسة وفي شأن الدكتاتورية.

وفي مقال آخر لـ«غارديان»، حمل عنوان «الناخبون يعاقبون أردوغان على غطرسته وسلوكه الغف»، اعتبرت الصحفية أن أردوغان الذي تشبث بمنصب رئيس الوزراء ثلاث فترات

السلطوية، لكن من السذاجة الاعتقاد بأنه تخلى عنها.

احتفى عدد كبير من الأتراك العلمانيين والليبراليين بنتائج الانتخابات. وتوجّهت مقالات في وسائل الإعلام الغربية بالتهنئة إلى تركيا لأنها «أخذت ديمقراطيتها». لكن ربما يجدر بنا أن نكون أكثر حذراً بعض الشيء، ولا نتسرع في الانضمام إلى هذه النشوة العارمة. ربما يعتبر أردوغان أنه خسر للتو معركة، إنما لم يخسر الحرب. وقد يكون محقاً في ذلك.

لماذا؟ وضعت انتخابات السابع من حزيران حداً لهيمنة «حزب العدالة والتنمية»، لكنها أطلقت أيضاً حقبة من الابتاس. بما أنه لم يحصل أي حزب على الأثرية في مجلس النواب، سيحاول القادة الآن تشكيل حكومات ائتلافية. لكن إذا فشلوا في ذلك أو شكّلوا حكومة ائتلافية غير مستقرة، سيؤجّه الأتراك إلى صناديق الاقتراع من جديد. وسيتمكن «حزب العدالة والتنمية» عندهم من أن يقول للناخبين: «أرأيتم؟ إذا لم تكن السلطة بكاملها في أيدينا، تفرق البلاد في الفوضى». والناخبون الأتراك الذين يتخوفون من كلمة «ائتلاف»، لما تثيره لديهم من ذكريات سيئة تعود إلى التسعينيات من القرن الماضي، قد يقنعون بهذه الحجة.

البيكم خريطة الطريق التي تلوح في الأفق التركي: ينصّ الدستور التركي على أنه بعد تشكيل مجلس النواب، الذي يجب أن يتم بحلول 23-24 حزيران الجاري، عندما يقسم النواب الجدد اليمين ويخلفون مقاعدهم رسمياً، تمنح مهلة 45 يوماً لتشكيل الحكومة. ثم يُعين الرئيس عضواً من البرلمان (هو عادة زعيم الحزب الأكبر حجماً) رئيساً للوزراء، فيشكل حكومة، ويحصل على موافقة الرئيس، ثم على «تصويت بالثقة» من البرلمان. في الماضي القريب، استغرقت كل هذه الخطوات بضعة أيام فقط،

لأن «حزب العدالة والتنمية» كان يتمتع بأكثرية برلمانية وكان بإمكانه أن يفضي بالإجراءات من دون أي عراقيل. أما الآن، وبما أنه لم يحصل أي حزب على الأثرية في البرلمان، فلا يمكن نيل الثقة إلا عندما يتفق حزبان على الأقل على الحكومة الجديدة. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال تشكيل ائتلاف. أو «حكومة أقلية»، إذ يُقدّم حزبٌ دعمه للحكومة التي يشكلها حزب آخر من دون الانضمام إليها، لكنه احتمال أقل ترجيحاً.

تحدث أردوغان أمام الصحافة في 14 حزيران الجاري، وقال إنه سيطلب أولاً من رئيس «حزب العدالة والتنمية»، أحمد داود أوغلو، تشكيل الحكومة الجديدة، وفي حال فشل في ذلك، سيطلب من كمال كيليجدار أوغلو، زعيم «حزب الشعب الجمهوري» الذي يُعتبر الحزب المعارض الأساسي في البلاد، تشكيل الحكومة. وفي حال فشل الائتلاف في غضون 45 يوماً، ما مفر من التوجّه إلى صناديق الاقتراع من جديد عملاً بأحكام الدستور. لأسفها انتخابات خاطفة، بل إعادة للانتخابات، كما قال أردوغان.

لطالما عارض أردوغان الانتخابات «الخاطفة» (أو المبكرة) على امتداد مسيرته السياسية. لذلك كان تركيزه على استخدام عبارة «إعادة الانتخابات» اختياراً واضحاً للكلمات، واللائق أن عدداً من التقارير عن أردوغان ودوره الداخلية تشير إلى أن إعادة الانتخابات هي الخطة «الف» بالنسبة إلى الرئيس.

فجسب مقال نشرته صحيفة «طرف» التركية في 12 حزيران الجاري بعنوان «خطة البلاط الأحدث»، تحمّس أردوغان لدعم إعادة الانتخابات بناءً على استطلاع أجرته شركة «إيبسوس» مباشرة بعد الانتخابات. وقد أظهرت النتائج أنه في حال إجراء الانتخابات من جديد، يتوقع أن يحصل «حزب العدالة والتنمية» على 45 في المئة من الأصوات بدلاً من نسبة الـ 41 في المئة التي نالها في 7 حزيران الجاري. يبدو أن بعض الناخبين قرّروا «معاوية» الحزب خلال الانتخابات، لكنهم قلقون الآن من أن يكونوا قد تسبّبوا بزعة الاستقرار في البلاد.

أكد مصدر بارز في وسائل الإعلام الموالية لحزب العدالة والتنمية، وتجمعه روابط وثيقة بـ«البلاط»، لموقع «مونييتور»، أن هدف أردوغان فوز «حزب العدالة والتنمية» بأكثرية برلمانية في انتخابات إعادة. لكن المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أضاف: «إنما عليه أن يتقاضي أيضاً توليد انطباع بأنه يتسبب بتعطيل تشكيل ائتلاف حكومي، ولذلك سيتمكن الأمر

الجماعات الإرهابية - هو الجيش التركي؛ الذي يميل إلى أن يكون على علاقة وثيقة وحارة مع الجيش «الإسرائيلي» لناحية التدريب المشترك وغيرها.

ها أن كل هذا هو مجرد تعميمات وافتراسات حول الشعب التركي وحقيقة تعاطيه مع هذا الموضوع؟

تتبع معظم الصور النمطية من بذور الحقيقة، ففي الواقع، أنا أميل إلى التصديق بما قاله غيراتي في ذلك. فهو من عاش هناك وقاسمهم طعامهم لفترة غير قصيرة. لا يمكننا أن نضمن شيئاً في ما يتعلق بالأتراك باستثناء كرههم لليونانيين، لكن من الواضح أن أردوغان يترأس حقبة جديدة من القذارة والقيح، لا سيما عندما يتعلق الأمر بـ«إسرائيل».

كان أكثر ما يثير دهشتي في الملاحظات التي اقتبستها عن مشاهدات جيم، ما يرتبط بالجيش. فلم أكن أعلم - على سبيل المثال - أنهم كانوا على علاقات جيدة مع الجيش «الإسرائيلي»، ويُظهر إليهم على أنهم أخوة في السلاح. وهذا بالتأكيد تباين غير مريح مع رئيسهم، الذي يبدو أنه يفضل لو أن «إسرائيل» تنتقل إلى قارة أخرى. لكن ما الذي يستفيد منه الغرب حتى لو كان حقيقة؟ فتركيًا ليست في وارد الانقلاب على الحكم واستبداله بأخر عسكري أسوة بما حصل في مصر. وحتى لو حصل ذلك، فسيتكون مؤشرًا للمزيد والعزيم من الفوضى في المنطقة. فليس من المرجح أن يذهب هذا الجيش إلى الحرب في سورية إذا ما كان «حزب العدالة والتنمية» الفاشل، إضافة إلى الجماعات المسلحة المعارضة هناك، يتناحرون في ما بينهم على الجبهة الداخلية.

وعلى رغم ذلك، فإن هذا لا يزال سبباً للتفاؤل الحذر. فإذا ما استطاع الأكراد الأصليون الانتقال بنفوذهم إلى أزوقه الحكم التركية، فقد نتلقى المزيد من المساعدة والتعاون من أحد القوى العسكرية الرائدة في المنطقة. وبالنظر إلى ما يقوم به «داعش»، فإننا نستطيع الحصول على كل المساعدات التي نطلبها.

أردوغان خسر معركة

كتب مصطفى أكيولنشر، في الخامس عشر من حزيران الجاري، كانت انتخابات السابع من حزيران الجاري بمثابة نسمة هواء منعشة لملايين الأتراك الذين كانوا قلقين من ميل الرئيس رجب طيب أردوغان المستمر إلى تعزيز سلطته. ولم يكونوا على خطأ على الإطلاق، فقد ألحقت صناديق الاقتراع الانتكاسة الكبرى الأولى بـ«حزب العدالة والتنمية» منذ 13 سنة. لقد خسر الحزب نحو عشرة في المئة من الأصوات التي كان قد حصل عليها عام 2011، والأهم من ذلك، خسر الأثرية في مجلس النواب، ما سدّد ضربة قاضية لـ«النظام الرئاسي» الذي أراد أردوغان فرضه من خلال دستور مفضل على قيادته علوة.

على ذلك، شكّلت نتائج الانتخابات ضمانة ضد هيمنة «حزب العدالة والتنمية» في الحكومة والتشريع والبيروقراطية، وربما حتى في الإعلام.

باختصار، بعد انتخابات 7 حزيران الجاري، تراجع قدرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على تحقيق أحلامه

بين أيدينا اليوم تقرير مؤلف من مقالات عدة، الأول يتحدث عن تأثير الانتخابات التركية التي أجريت مؤخراً على الوضع الإقليمي، وعمّا يمكن أن تغيره في تركيا والمنطقة. أما الثاني فيتناول هزيمة أردوغان، التي اعتبرها الكاتب هزيمة في معركة لأحزاب. أما المقالات الأخيرة فاقتربناسها عن بعض الصحف التي صدرت صباحية اليوم الثاني من إجراء الانتخابات التركية.

الانتخابات التركية وأرجحية التغيير

في حال فئت هذا الحدث، فقد عقدت تركيا انتخاباتها في الإمس القريب، ويبدو أن مسار الاقتراع ارتفع إلى ذروته قياساً على الصدمة التي أحدثتها النتائج. كان هناك الكثير من التوقعات والأخبار المتناقضة، لكن آیا منها لم يكن ليصّب في مصلحة أردوغان.

سدّد الأتراك ضربة قوية في الأسبوع الأول من الشهر الجاري، في رمى الرئيس رجب طيب أردوغان ومرمى حزبه الحاكم «حزب العدالة والتنمية»، والذي نتج عن خسارة شعبية الكبيرة في البرلمان. وللمرة الأولى في تاريخ البلاد، استطاع حزب يسير على الأكراد في الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة، تسجيل لحظة تطور جديدة في سجل تركيا الديمقراطية، كما في تحدي صوامح أردوغان بالتفوّز في الرئاسة. ويقول بولانت ألكيريا: «إنه انفجار نووي في السياسة التركية»، وأليزيار خبير في الشؤون التركية في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن.

حسناً، ينزع هذا الانفجار النووي ناحية الغلو والمبالغة، غير أنه كان مفاجئاً حقاً. فلطالما سيطر «حزب العدالة والتنمية» على الأمة التركية بشكل حدّ وصلب، ما عرّض تركيا للمزيد من الانتقادات الدولية بسبب فشلهم في الوقوف جانب الأخرى في حربهم ضدّ «داعش». لكن، يبدو أيضاً تأثير بعض الضغوطات الداخلية. فحقيقة أن الأكراد ساهموا كثيراً في تغيير بنية القوى الداخلية والوضعية للجماعة، وقد يُضطرّ أردوغان إلى إعادة النظر في خياراته للوضعية قديماً. لكن هل سيغير هذا شيئاً؟ يبدو جيم غيراتي غير متأكد، وهو الذي أمضى وقتاً طويلاً في تركيا، ويمتلك خبرة أعف من خبرتي في هذا المجال.

إن الضربة التي تلقاها «حزب العدالة والتنمية» خبير مفرح بلا شك، لكنني عندما أعود إلى الفترة التي عشتها في أنقرة، وإلى بعض مواصفات الكعكة التي خبزها النظام السياسي - بعض النظر عن الحزب الذي كان يدير هذا العرض - نستنتج التالي: مستوى عال من جنون العظمة جند كافة الدول ضدّ تركيا، حدّ من أعداء الداخل بشكل مستمرّ (وباعتراف الجميع، أن هذا في غالب الأحيان: صحيح)... وفي الوقت عينه، أظهر سذاجة واضحة إزاء جيران البلد، وتحديدًا سورية وإيران، فضلاً عن الموقف من «إسرائيل»، والذي يشكل في أفضل أحواله نوعاً من الضمام، ومعاداة مفرّزة للسامية في أسوأ الأحوال.

وبالعودة مرة أخرى إلى الفترة التي كنتُ فيها هناك، فإن القوة الوحيدة التي ظهر أنها تتحكم باستمرار في الحياة التركية، وتمتلك رؤية واضحة حيال القوى المزعجة للاستقرار والأداء الحقيقيين للبلاد - أي: مالي إيران، الأسد، التطرف الإسلامي،

